

ارتفاع معدل التضخم السنوي لـ ٣٨% خلال شهر

المصري اليوم

سبتمبر الماضي

الأربعاء ١١ أكتوبر ٢٠٢٣

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى ٣٨%، خلال سبتمبر الماضي، مقابل ١٥% عن نفس الشهر من العام السابق. وأرجع الجهاز أسباب هذا الارتفاع، في بيان أمس، إلى زيادة أسعار مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة ٥.٤%، ومجموعة الزيوت والدهون ٠.٤%، والفاكهة ٥.٤%، والخضراوات ١٩.٢%، والسكر والأغذية السكرية ٢.٩%، البن والشاي والكاكاو ٢.٢%، والدخان ١.٦%، والأقمشة ٣.٨%، والملابس الجاهزة ١.٧%، الأحذية ١.٤%، وإصلاح الأحذية ١.٠%، والإيجار الفعلي للمسكن بنسبة ٠.٨%، والأجهزة المنزلية ١.٩%.

وأشار إلى زيادة مجموعة الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية بنسبة ٠.٩%، وخدمات مرضى العيادات الخارجية ٠.٨%، وخدمات المستشفيات ١.٦%، وشراء المركبات ٠.٥%، والمنفق على النقل الخاص ٠.٢%، وخدمات النقل ٠.٢%، والصحف والكتب والأدوات الكتابية ٣.٥%، والوجبات الجاهزة ١.٣%، وخدمات الفنادق ٠.٣%، والعناية الشخصية ١.٤%.

وقال الدكتور فؤاد أبوستيت، أستاذ الاقتصاد، إن زيادة معدل التضخم جاءت مدفوعة بعدد من العوامل، منها زيادة تكلفة الاستيراد وارتفاع أسعار المواد الخام العالمية، فضلاً عن ارتفاع سعر الصرف على مدى العام وجشع التجار وتجاوز مستويات الزيادة الطبيعية في الأسعار، وكلها عوامل انعكست على معدل التضخم.

ووصف «أبوستيت» مبادرة خفض الأسعار بـ«الجيدة»، لكنها إجراء مؤقت حسب وصفه، ودعا إلى ضرورة التدخل الحكومي لتنظيم السوق واتخاذ كافة الإجراءات لسرعة الإفراج الجمركي عن الخامات من أجل دعم الصناعة وتخفيض التكاليف.

وتوقع أن يرتفع التضخم بنحو ١ أو ٢%، فوق المعدل الحالي، في حالة استمرار المؤشرات الحالية، لكن لا يمكن توقع مستويات التضخم إذا تم تعويم الجنيه مجدداً.

ورصد الجهاز بعض التغيرات في الأسعار على المستوى السنوي، حيث سجل قسم الطعام والمشروبات تغيراً قدره ٧٣.٦%، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة ٩٢.٨%.